

حوكمة الشركات ودورها في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية

الباحث: محمود سامي محمود

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

mahmoodsami47@gmail.com

أ.م.د. سطم صالح حسين

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

satam.hussein@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى اختبار علاقة وتأثير آليات حوكمة الشركات على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في القطاع المصرفي العراقي، بالإضافة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في هذا القطاع، وقد تم تحديد ستة من المتغيرات المتعلقة بآليات حوكمة الشركات ممثلة بكل من نسبة المديرين غير التنفيذيين وحجم مجلس الإدارة وتعويضات المدير التنفيذي وعدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة ونسبة أسهم أكبر التنفيذيين، ونسبة أسهم الملكية الادارية، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها ضعف في مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في المصارف الـ (١٤) عينة البحث خلال الأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦، كما إن بعض آليات حوكمة الشركات كان لها تأثير معنوي وأخرى لا، وأوصى الباحثان بضرورة حث الشركات على إعطاء مزيد من الأهمية بموضوع الإفصاح عن المعلومات المستقبلية لما له من أهمية في ترشيد قرارات المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المستقبلية، حوكمة الشركات، الإفصاح.

The Corporate Governance and Role it's on Forward Looking disclosure

Assist. Prof Dr. Satam Salih Hussein

College of Administration and Economics

Tikrit University

Researcher: Mahmood Sami Mahmood

College of Administration and Economics

Tikrit University

Abstract:

The research aims to testing the relationship and impact of the corporate governance mechanisms on the forward looking disclosure in the Iraqi banking sector. As well as knowing the level of forward looking disclosure in companies that listed on the Iraqi Stock Exchange. Six variables related to corporate governance mechanisms were identified, represented by (Percentage of non-executive directors, Size of the Bored, Compensation of the Executive Director, Number of meetings of members of the Bored, Percentage of shares the Biggest executives, Percentage of shares Administrative Property). The research population is represented companies which are listed in the Iraqi Stock Exchange, The sample of the study was on the banking sector where the sample of the research were (14) banks Which has been publishing its financial Data in the Iraqi Stock Exchange for the period of 2010 to 2016. Some corporate governance mechanisms have had a significant impact but others have not. The research recommended the need to urge companies to give more importance to the subject of

forward looking disclosure because of the importance of rationalizing the decisions of investors.

Keywords: Forward Looking Disclosure, Corporate Governance, Disclosure.

١. المقدمة:

بسبب الاحداث المتسارعة التي تشهدها بيئة الاعمال والتي تؤثر على اداء الشركات وموقعها التنافسي، ظهرت الانتقادات التي يتم توجيهها إلى المعلومات التاريخية التي لم تعد قادرة على تلبية احتياجات المستفيدين منها في اتخاذ قراراتهم، مما أدى إلى ازدياد الطلب على المعلومات المستقبلية (Forword Looking Information) حيث تساعد هذه المعلومات على تقييم أداء الشركات في الفترات المستقبلية، كما تعمل أيضاً على زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية لان التنبؤات والتصورات التي تعدها الإدارة تعد من أفضل مصادر المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وأصبحت فائدة المعلومات المستقبلية من القضايا المهمة التي يتم التركيز عليها من قبل أصحاب رؤوس الأموال والجمهور عامة، لذا توجب على الشركات دراسة أدائها المستقبلي ووضع التنبؤات والتصورات لما قد تكون عليه أوضاعها المستقبلية، ولضمان التزام الشركات بمبدأ الإفصاح والشفافية يتطلب أن تتمتع الشركات بهيكل حوكمة جيد، وتعد حوكمة الشركات (Corprate Governance) من المواضيع المهمة التي بادرت اغلب الشركات في تبني مبادئها لما لها من انعكاس ايجابي على مجمل أداء الشركة من خلال دعمها الاستمرار والنمو وتحقيق مصالح الأطراف المختلفة المرتبطة بها، بالإضافة إلى إن تطبيق مبادئ الحوكمة سوف يعمل على زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، اذ ان الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المحاسبية يعد من المؤشرات المهمة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة داخل الشركات. ويهدف البحث الحالي إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتعرف على دور حوكمة الشركات في تعزيز هذا الإفصاح، وفي ضوء ذلك فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور وكما يأتي:

المحور الأول: منهجية البحث

١-١. مشكلة البحث: يعد الإفصاح عن المعلومات المستقبلية التي تقوم بعض الشركات بالإفصاح عنها من القضايا المهمة التي تحضي باهتمام المستثمرين والأطراف الاخرى المستفيدة من تلك المعلومات التي سوف تخدمهم في اتخاذ قراراتهم، حيث تحتاج تلك الأطراف إلى المزيد من المعلومات لترشيد قراراتهم التي تؤدي إلى حماية حقوقهم وتعظيم منافعهم، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل أن فاعلية آليات حوكمة الشركات تؤثر في نطاق الإفصاح عن المعلومات المستقبلية؟

١-٢. فرضيات البحث: يقوم البحث على الفرضيات التالية:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

٢. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لآليات حوكمة الشركات في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

١-٣. أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من أهمية المعلومات المستقبلية ومعرفة أثر تبني المبادئ والآليات الخاصة بحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية لبعض

الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث تساهم هذه المعلومات في مساعدة الأطراف المستفيدة منها في اتخاذ القرارات وترشيدها.

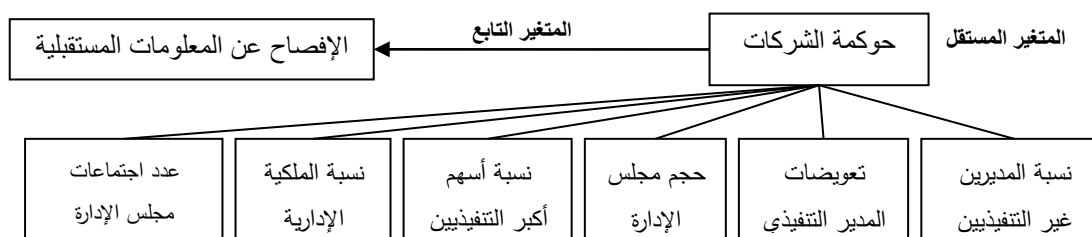
١-٤. أهداف البحث: تتمثل الأهداف الرئيسة للبحث فيما يأتي:

١. توضيح أهمية المعلومات المستقبلية التي تقوم بعض الشركات بالإفصاح عنها.
٢. دراسة علاقة وأثر حوكمة الشركات في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

١-٥. **حدود البحث:** اقتصرت حدود البحث على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية للقطاع المصرفي في البيئة العراقية، ولأعوام من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٦، في حين اقتصرت آليات حوكمة الشركات بستة آليات فقط وهي نسبة المديرين غير التنفيذيين وحجم مجلس الإدارة وتعويضات المدير التنفيذي وعدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة ونسبة أسهم أكبر التنفيذيين، ونسبة أسهم الملكية الإدارية.

١-٦. **أسلوب البحث:** اعتمد البحث على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي، الأول المنهج الاستقرائي حيث يقوم هذا المنهج على ملاحظة الظاهرة بعدها تبدأ مرحلة وضع الفروض العلمية، ثم اختبار هذه الفروض ومحاولة التحقق من صحتها للتوصل إلى حقيقة جزئية ثم يتم تعميمها حتى تصبح قوانين عامة، أما الثاني فهو المنهج الاستنباطي الذي يتم فيه استخدام العلاقات أو العمليات المنطقية، حيث يستند هذا المنهج على قضايا تعد صادقة ويقينية لشدة عموميتها، وذلك من خلال وضع الفروض العلمية واختبارها باستخدام الأساليب الإحصائية.

١-٧. **متغيرات البحث:** تم تحديد متغيرات البحث بالآليات حوكمة الشركات المتمثلة بـ (نسبة المديرين غير التنفيذيين، حجم مجلس الإدارة، تعويضات المدير التنفيذي، عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة، نسبة أسهم أكبر التنفيذيين، نسبة أسهم الملكية الإدارية) كمتغير مستقل، في حين كان الإفصاح عن المعلومات المستقبلية هو المتغير التابع، والشكل (١) يمثل العلاقة بينهما.



الشكل (١) متغيرات البحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

٢-١. **مفهوم حوكمة الشركات:** يعد الفساد المالي احد أسباب ظهور الأزمات المالية والانهيارات التي شهدتها شركات عالمية في دول عدة منها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بالإضافة إلى دول شرق آسيا وروسيا، مما تسبب في ضياع حقوق أصحاب المصالح، وفقدان ثقة المستثمرين التي انعكست بدورها على زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وسعت تلك الدول لوضع الضوابط والآليات التي تعمل على إحكام الرقابة على إدارات الشركات وضمان جودة

وحسن الأداء حتى يتم حماية حقوق أصحاب المصالح كافة ومن ثم حماية الاقتصاد ككل من الانهيار (محمود وداود، ٢٠١٤: ١٢٨).

وقد تعددت التعاريف الخاصة بحوكمة الشركات (Corporate Governance) فمنهم من عرف حوكمة الشركات "بأنها مجموعة القواعد والعلاقات (مالية وإدارية وقانونية) التي تحكم إدارة ورقابة الشركة لاستغلالها الموارد والالتزام بالشفافية والإفصاح والمساءلة (السيد، ٢٠١٢: ٩٧). وركز (طلب) على الحقوق والمسؤوليات وذكر بأنها نظام يتم من خلاله تحديد كافة الحقوق والمسؤوليات بين كل الأطراف المعنية بها مثل مجلس الإدارة وإدارة الشركة والمساهمين، وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الكفيلة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة عليها (طلب، ٢٠١٥: ٣٨٩-٣٩٠).

ويرى الباحث بأن الحوكمة هي مجموعة من القواعد والقوانين التي تعمل على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركة من خلال ضبط وتوجيه أداء المديرين وتقليل السلوك الانتهازي لهم، وإلزامهم بتوفير البيانات والمعلومات إلى المساهمين والجمهور بكل شفافية ووضوح.

٢-٢. مبادئ حوكمة الشركات: تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ التي تعد أساساً يتم الاعتماد عليه في تطوير أساليب وآليات الحوكمة ومن هذه المبادئ ما يأتي:

١. ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: إن ضمان الأساس الفعال لإطار الحوكمة يمكن أن يتحقق من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات مع الأخذ في الاعتبار تأثيره في الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق والدوافع التي يحدثها للمشاركين فيه، بالإضافة إلى تعزيز الأسواق المالية وشفافيتها وفعاليتها، وأن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية متوافقة مع قواعد القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ (حمودي، ٢٠١٠: ١٨).

٢. حقوق المساهمين: تمثل حقوق المساهمين في تسجيل الملكية وتحويلها والتصويت في الاجتماعات العامة وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصص الأرباح وحقوق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن التغيرات الأساسية في الشركة والإفصاح عن الهيكل والترتيبات الرأسمالية مما يمكن المساهمين من ممارسة الرقابة (حماد، ٢٠٠٤: ٤٠).

٣. المعاملة المتكافئة للمساهمين: ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم المساهمين الصغار والمساهمين الأجانب أي أن يعامل المساهمون الذين ينتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة (العيسوي وآخرون، ٢٠٠٨: ١٣٦).

٤. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ينبغي أن يتضمن إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون وأن يعمل أيضاً على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة (عودة، ٢٠١٧: ٥٧).

٥. الإفصاح والشفافية: يقصد بالإفصاح والشفافية التزام الشركة بتوفير البيانات والمعلومات والسماح بالاطلاع عليها وتوصيلها بصفة دورية حتى في الحالات الاستثنائية إلى جهات الرقابة مثل هيئة سوق المال، بالإضافة إلى التزامها بإيصال تلك البيانات والمعلومات إلى المساهمين وإلى الجمهور كافة لكي يستفيد منها حتى المستثمرون المحتملون، عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها (العيش، ٢٠١٦: ١٠).

٦. **مسؤوليات مجلس الإدارة:** ينبغي أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية والاستراتيجية لتوجيه الشركات كما ينبغي ان يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وان تتم مسائلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين (عودة، ٢٠١٧: ٥٧).

٢-٣. خصائص حوكمة الشركات

تتسم حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص من أهمها الآتي: (حماد، ٢٠٠٤: ٢٣) (الغزاوي وجاسم، ٢٠١٧: ٧-٨).

١. الانضباطية: وتعني اتباع السلوك الاخلاقي المناسب والصحيح.
٢. الشفافية: وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث لذلك ركزت تجارب الدول على موضوع الإفصاح ضمن تطبيقات الحوكمة.
٣. الاستقلالية: وتعني تحاشي وجود تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط، لذلك ركزت الحوكمة على وجود الأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين الذين ينبغي ان يكون لهم رأي مؤثر وموازٍ لآراء الأعضاء التنفيذيين.
٤. المساواة: الآليات المطبقة في الشركة والتي تمكنها من اجراء التحقق من كافة الاعمال المنجزة ووضع المقاييس لتقييم الاداء.
٥. المسؤولية: وهي المسؤولية امام جميع الاطراف ذوي المصلحة في الشركة.
٦. العدالة والمساواة: التعامل المنصف بين جميع الافراد دون تفضيل فرد على اخر ومن الصفات المهمة للمدير الناجح هو التحلي بصفة العدالة وكيفية تحقيق وترسيخ هذا المبدأ في شركته بحيث يكون على مسافة واحدة مع الجميع.
٧. المسؤولية الاجتماعية: وتعني النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

٢-٤. آليات حوكمة الشركات

نشأت آليات حوكمة الشركات بسبب مشكلات الوكالة الناتجة عن انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة، ويمكن تعريف آليات حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، مما يضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال"، أي أن الهدف من آليات الحوكمة هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة من خلال تحسين الأداء المالي لها (خضير، ٢٠٠٩: ١١٠).

وهناك مجموعة من الآليات الخاصة بحوكمة الشركات ومنها

١. حجم مجلس الإدارة:

يعد حجم مجلس الإدارة من العوامل المهمة التي تؤثر في زيادة فاعليته، ولكن لم تقدم الدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين فاعليته في الرقابة دليلاً واضحاً على ذلك، حيث أظهرت بعض الدراسات ومنها دراسة (Jensen, 1993) ان كلما كبر حجم مجلس الإدارة كلما قلت فاعليته، وقد يرجع السبب في ذلك إلى صعوبات ومشاكل الاتصال واتخاذ القرارات بشكل أضعف، والذي عادةً ما يكون مرتبطاً بالمجموعات الكبيرة، فيما يرى البعض الآخر مثل (Dalton, Daily, Johnson & Ellstrand, 1999) ان مجلس الإدارة الاكبر يقدم منفعة

أكبر للشركة وذلك من حيث تنوع خبرات اعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة المحيطة (عودة، ٢٠١٧: ٦٩).

٢. نسبة المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة

اهتمت العديد من اللجان الخاصة بآليات حوكمة الشركات في العديد من الدول واوصت تلك اللجان بضرورة زيادة نسبة المديرين غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وتحقيق التوازن بين عدد المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين حتى لا يتمكن أحد الأشخاص من السيطرة على قرارات مجلس الإدارة، وبالتالي سوف يتم تحقيق الرقابة الفعالة على قرارات مجلس الإدارة، حيث تساعد زيادة نسبة المديرين غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة في تحقيق المزيد من الاشراف على مجلس الإدارة مما يدفع الشركة للإفصاح عن معلومات اكثر لمستخدمي القوائم المالية، وكذلك ينظر إلى المديرين غير التنفيذيين على أنهم الأداة التي تعمل على تحقيق مزيد من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية (محمد، ٢٠١٠: ١٣٧).

٣. تعويضات المدير التنفيذي

تعمل هذه الآلية إلى التوافق بين مصالح حملة الأسهم والمديرين التنفيذيين بحيث تكون هذه المصالح متوافقة، وتعرف بأنها الآلية التي تسعى إلى دمج مصالح المديرين والمالكين من خلال الرواتب والعلاوات وتعويضات الحوافز طويلة الاجل، حيث تعمل تلك التعويضات على تحفيز المديرين من اجل تحقيق مصالح الشركة وعندما يقوم المديرين بأداء عملهم بالشكل الصحيح سوف يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الشركة (الجزراوي وخضير، ٢٠١٤: ٣٣٨).

٤. الأسهم المملوكة من قبل التنفيذيين

تعد نسبة الأسهم المملوكة من قبل المديرين التنفيذيين في الشركة أحد آليات حوكمة الشركات، حيث تعطي كمية الأسهم المملوكة من قبل التنفيذيين مؤشراً بأعلى منافع للإدارة من خلال زيادة كفاءة التنفيذيين في ممارسة وظائفهم (طلب، ٢٠١٥: ٣٩٢).

٥. تركيز المسؤولية

إن زيادة نسبة الملاك داخل مجلس الإدارة يؤثر على مستوى الإفصاح عن المعلومات، حيث إن الشركات التي تكون فيها نسبة تركيز الملكية داخل مجلس الإدارة عالية ولا يوجد فيها انفصال بين الملكية والإدارة سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض في مستوى الإفصاح، ويعود السبب في ذلك إلى أن الملاك لديهم القدرة على الوصول للمعلومات الداخلية ولا حاجة إلى مزيد من الإفصاحات للأطراف الخارجية، وعلى العكس من ذلك ففي حالة انفصال الملكية عن الإدارة سوف تظهر الحاجة للإفصاح عن قدر أكبر من المعلومات وذلك بهدف تقليل عدم تماثل المعلومات بين جميع الأطراف ذات المصالح (محمد، ٢٠١٠: ١٣٩).

٥-٢. مفهوم المعلومات المستقبلية

نظراً لأهمية المعلومات المستقبلية وما تحتويه من معلومات عن الوضع المستقبلي للشركة وأرباحها المتوقعة في الفترات المستقبلية، فقد ازداد الطلب على تلك المعلومات من قبل أصحاب المصالح بالشركة، وذلك من أجل أن تكون القرارات المتخذة أكثر رشداً، وعليه فانه من الضروري ان يتم توفير المعلومات المستقبلية للمستثمرين والمتعاملين مع الشركة بما يعزز صنع قراراتهم الاستثمارية، وعلى إدارة الشركات تبني افتراضات قائمة على اساس منطقي وموضوعي لتصوراتها لواقعها المستقبلي وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات المستقبلية والذي سوف يؤثر

إيجابياً على التعاملات في الأسواق المالية، وبما أن المعلومات المستقبلية تعتمد على التنبؤات والتوقعات(*) حيث تعتمد بدرجة أساسية على الحكم الشخصي، إذ تعرف المعلومات المستقبلية (Forward-Looking Information) بأنها "المعلومات التي تشير إلى الخطط الحالية والتوقعات المستقبلية التي تمكن المستثمرين والمستخدمين الآخرين من تقييم الأداء المالي المستقبلي للشركة، وتتضمن توقعات مالية مثل أرباح السنة القادمة والإيرادات المتوقعة والتدفقات النقدية المتوقعة. كما تتضمن معلومات غير مالية مثل المخاطر والشكوك التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على النتائج الفعلية وتؤدي إلى اختلافها عن النتائج المتوقعة في كثير من الحالات، ويمكن للمرء أن يحدد الجمل المستقبلية من خلال مصطلحات مثل التنبؤ، تقدير، أو غيرها من المصطلحات المماثلة" (Aljifri & Hussainey, 2007: 882-883).

ويرى (سبسي) أن المعلومات المستقبلية هي المعلومات التقديرية التي يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، بحيث تصبح هذه المعلومات معياراً و أساساً للحكم على الأداء في المستقبل، ومن الأمثلة على هذه المعلومات الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية (سبسي، ٢٠١١: ٨).

أما (المليجي) فقد عرفها بأنها المعلومات المالية وغير المالية التي تساعد مستخدمي التقارير السنوية على فهم مستقبل الشركة وتقدير أنشطتها المستقبلية، وتقييم قدرة الإدارة على مواجهة التغييرات التي تنشأ في المستقبل، وتتأثر هذه المعلومات بتقديرات الإدارة التي تقوم بإعدادها وتعد لفترات زمنية قصيرة أو طويلة الأجل، ويتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية والتقارير المرحلية أو عن طريق الاتصال المباشر بالمحللين الماليين (المليجي، ٢٠١٧: ٧).

٢-٦. تعريف بعض المفاهيم المتعلقة بالمعلومات المستقبلية

١. **التنبؤ المالي:** يعرف التنبؤ بأنه تقدير مسبق للوضع المالي أو نتيجة النشاط أو التدفقات النقدية أو أي نشاط مالي لشركة معينة ولمدة زمنية محددة في المستقبل بناءً على بياناتها التاريخية والأحداث السابقة، مع دراسة الظروف المحيطة بها والمحتملة الحدوث في المستقبل وإعداد تلك البيانات لتستخدم كمدخلات للبرامج أو الأساليب المستخدمة في التنبؤ (التميمي وعمار، ٢٠١٥: ٣٩٧). وعرف (كيسو) التنبؤ المالي بأنه قوائم مالية محتملة تعرض في ضوء معرفة واعتقاد الطرف المسؤول عنها وفي ظل واحد أو أكثر من الافتراضات النظرية - مركز مالي متوقع للشركة ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، ويستند التنبؤ المالي على افتراضات محددة يضعها الطرف المسؤول عنها تعكس الظروف التي يتوقع وجودها والتصرف الذي يتوقع اتخاذه (كيسو، ٢٠٠٩: ١٣٦٩).

٢. **التصور المالي:** يعرف التصور المالي بأنه "قوائم مالية محتملة تعرض في ضوء معرفة واعتقاد الطرف المسؤول عنها، في ظل واحد أو أكثر من الافتراضات النظرية - مركز مالي متوقع للشركة ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، ويستند التصور المالي إلى افتراضات للطرف المسؤول عنه تعكس الظروف التي يتوقع وجودها والتصرف الذي يتوقع اتخاذه حيث تتسم هذه الافتراضات بأنها نظرية أو تخيلية". وعليه فإن الفرق بين التنبؤ المالي والتصور المالي هو أن التنبؤ المالي يحاول توفير معلومات عما يتوقع وقوعه بالفعل، في حين أن التصور المالي قد يوفر معلومات عن

(*) التنبؤ يعتمد على أسس علمية ومنطقية وإحصاءات ونتائج سابقة ومؤشرات من المحيط ويتسم بالموضوعية والواقعية، أما التقدير فلا يعتمد على أسس علمية ولكنه نتاج لتصورات وخيالات من العقل ومدى الخطأ فيه واسع نسبياً (الوتار، ٢٠٠٧: ١٤٤).

نتائج لا يتوقع وقوعها بالضرورة وإنما هي فقط يمكن ان تحدث (كيسو، ٢٠٠٩: ١٣٦٩). ويمكن توضيح الفرق بين التنبؤ والتصور من خلال الجدول ادناه.

الجدول (١): الفرق بين التنبؤ والتصور

التنبؤ	التصور
١. يعتمد على أسس علمية ومنطقية وإحصاءات ونتائج سابقة ومؤشرات من المحيط ويتسم بالموضوعية والواقعية.	١. لا يعتمد على أسس علمية ولكنه نتاج لتصورات وخيالات من العقل.
٢. يقدم نتائج دقيقة مع أدلة وبراهين تفصيلية.	٢. مدى الخطأ فيه واسع نسبياً.
٣. يحاول توفير معلومات عما يتوقع وقوعه بالفعل.	٣. قد ينجح وقد يفشل ولا يمكن ان يحمل اي دليل فهو مجرد تصور عام لما سيحدث.
٤. يهدف إلى توقع أكثر الصور احتمالاً لظاهرة مالية معينة.	٤. يوفر معلومات عن نتائج لا يتوقع وقوعها بالضرورة وإنما هي فقط يمكن ان تحدث.
٥. افتراضات الإدارة التي تعكس الظروف التي يتوقع وجودها والتصرفات التي يتوقع اتخاذها.	٥. تقدير تقريبي لقيمة أحد البنود في غياب وسائل دقيقة لقياسه.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الوتار، ٢٠٠٧) و (كيسو، ٢٠٠٩).

٢-٧. مسؤولية إعداد وعرض المعلومات المستقبلية

تكون الإدارة عادةً هي المسؤولة عن اعداد وعرض المعلومات المستقبلية لذا ينبغي على الإدارة اختيار أفضل الافتراضات والتقديرات التي تبني عليها المعلومات المستقبلية، وان الطرف المسؤول لا يستطيع ان يضمن تحقيق النتائج الموضوعية في المعلومات المستقبلية لان تحقيقها يعتمد على العديد من العوامل التي تكون خارج سيطرة الطرف المسؤول، وان الطرف المسؤول حتى لو قام بالاستعانة بأطراف خارجية مهنية في تحديد العوامل الاساسية أو وضع الافتراضات والوصول إلى صيغة المعلومات المستقبلية فان ذلك لا ينقص من مسؤولية الطرف المسؤول، وقد سمحت هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة بنشر معلومات مستقبلية عن الشركات التي تخضع لاختصاصها، وقد تبنت هذه الهيئة سياسة عامة تشجع على نشر مثل هذه المعلومات، حيث تبنت هيئة تداول الأوراق المالية (قاعدة الملاذ الامن Safe Harbour Rule) للتشجيع على نشر المعلومات المستقبلية وبموجب هذه القاعدة يعفى من اي مسائلة قضائية اي بيانات عن معلومات مستقبلية صدرت بواسطة الشركات أو بالنيابة عنها أو بواسطة المحاسب القانوني لهذه الشركات بشرط ان تكون المعلومات المستقبلية قد تمت بحسن نية وان الإفصاح عنها قد تم بناءً على اساس معقول (سبسي، ٢٠١١: ٤٦-٤٧).

حيث ان هذا القانون الجديد يشجع (الإفصاح الاختياري) عن المعلومات المستقبلية للمستثمرين عن طريق إنشاء قاعدة ملاذ آمن يتم تصميمها بعناية، فتعفي من المساءلة القانونية المعلومات المستقبلية التي تشمل إفصاحات مفيدة تحذر المستثمرين وتنبههم على العوامل التي قد تغير من النتائج المتوقعة (الوتار، ٢٠٠٧: ١٤٨-١٨٩).

٢-٨. متطلبات إعداد المعلومات المستقبلية

لكي يمكن إعداد معلومات مستقبلية يمكن الاعتماد عليها ينبغي اتباع بعض الإرشادات المهمة عند إعداد تلك المعلومات ومن اهم هذه الإرشادات:

١. **ينبغي إعداد التوقعات بصدق:** يتم استخدام الحكم الشخصي في إعداد التنبؤات، وعليه يتوجب على الإدارة بذل الجهد بإخلاص وحسن نية لإعداد تلك التنبؤات، حيث إن احتمال تضليل مستخدمي المعلومات المستقبلية أكثر من احتمالها في المعلومات التاريخية، ويقصد بحسن النية بذل جهد يتصف بالعناية التامة في اختيار الافتراضات الملائمة كما تعني أيضاً بذل العناية التي من شأنها عدم تضليل المستفيد من القوائم المالية (الفاقي، ٢٠١٤: ١٣).
٢. **إعداد التوقعات بدرجة ملائمة من العناية بواسطة اشخاص مؤهلين:** ينبغي ممارسة الحرص والاهتمام الملائمين في إعداد التنبؤات وينبغي أيضاً استخدام كميات كبيرة من البيانات عند إعداد تلك التنبؤات، إضافة إلى ضرورة توافر الخبرة بأساليب وطرق التنبؤ والقدرة على التحليل لدى الأشخاص القائمين بعمليات التنبؤ، وحتى تتوافر المعرفة الملائمة والكفاءة عند إعداد التنبؤات ينبغي أن يشترك أفراد مؤهلين وكفاء في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل والنواحي الفنية الأخرى التي تطلبها ظروف إعداد تلك التنبؤات (محمد، ٢٠٠٧: ٥٤).
٣. **ينبغي استخدام مبادئ محاسبية ملائمة عند إعداد التنبؤات:** ينبغي أن تكون المعالجة المحاسبية المطبقة على الأحداث والعمليات المتوقعة وفقاً للتنبؤات هي نفس المعالجة المحاسبية المتوقعة استخدامها وتطبيقها في تسجيل الأحداث عندما تحدث بالفعل (AICPA, 2008: 19).
٤. **ينبغي أن تكون المعلومات المستخدمة في إعداد التوقعات متسقة مع خطط الشركة:** ينبغي أن تعكس المعلومات المستخدمة في إعداد التوقعات خطط وأهداف الشركة ولا شك أن توافر نظام الموازنات التخطيطية بالشركة يمكن أن يعكس هذه الأهداف والخطط، بما في ذلك خطط الإدارة المستقبلية (سبسي، ٢٠١١: ٤٨-٤٩).
٥. **تحديد العوامل الأساسية التي تبنى على أساسها الافتراضات:** العوامل الأساسية تعني الأحداث الهامة التي يتوقع أن تعتمد عليها النتائج المستقبلية للشركة، وتشكل هذه العوامل أساساً لعمليات الشركات وارشاداً للقوائم المستقبلية، وتختلف هذه العوامل باختلاف الشركات ونوع القطاع سواء كان صناعياً أو خدمياً (سبسي، ٢٠١١: ٥٠).
٦. **أن تشمل الطريقة المستخدمة لإعداد التوقعات مقارنة منتظمة مع النتائج المحققة:** إن الهدف الرئيسي من إعداد التوقعات هو تقدير النتائج المحتملة لمدة واحدة أو أكثر في ظل ظروف متوقعة، حيث توافر مقارنة النتائج المستقبلية مع النتائج الفعلية للمدة المستقبلية وللمدد السابقة التي أعدت بشأنها تلك التوقعات مقياساً تاريخياً لمدى النجاح في إعداد التوقعات المستقبلية، كما يفيد أيضاً كمؤشر للثقة المحتملة في التوقعات المستقبلية (الفاقي، ٢٠١٤: ١٥).
- ٢-٩. **متطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات المستقبلية**
هناك مجموعة من القضايا التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار عند العرض والإفصاح عن المعلومات المستقبلية ومنها (patelli & prencipe, 2012: 5-7):
١. ينبغي أن يكون عرض المعلومات المستقبلية مفيداً وليس مضللاً.
٢. ينبغي أن يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية بشكل واضح في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المستقبلية.
٣. توضيح فيما إذا كانت الافتراضات تمثل التقديرات الأفضل للإدارة أو أنها ظنية، وإذا كانت الافتراضات قد جرت في مناطق مهمة ومعرضة لدرجة عالية من الشك فإن هذا الشك وما يتبعه من حساسية النتائج إلى إفصاح مناسب.

٤. ينبغي الإفصاح عن تاريخ إعداد المعلومات المستقبلية، وتحتاج الإدارة إلى تأييد كون الافتراضات كانت مناسبة في ذلك التاريخ بالرغم من ان المعلومات الأساسية قد تم تجميعها خلال فترة من الزمن.

٥. ينبغي ان يتم الإفصاح عن اي تغيير في السياسات المحاسبية عن السياسات التي تم تطبيقها على احداث تاريخية، وكذلك ينبغي بيان اسباب التغيير وأثره على المعلومات المستقبلية، ويفضل إعداد المعلومات المستقبلية على نفس الاسس التي اعدت عليها المعلومات التاريخية.

٢-١٠. المشاكل المرتبطة بإعداد المعلومات المستقبلية

تتشابه المشاكل التي تواجه عملية إعداد المعلومات المستقبلية مع المشاكل التي تواجه عملية إعداد المعلومات التاريخية إضافة إلى بعض المشاكل التي ترتبط بعملية التنبؤ والتعامل مع المستقبل، ومن هذه المشاكل ما يأتي:

١. مشكلة تحيز الإدارة عند إعداد التنبؤات:

تعتمد مصداقية المعلومات المستقبلية على دقة التنبؤات التي تعدها الإدارة ومدى خلوها من التحيز، و ينقسم التحيز إلى نوعين الأول التحيز المسبق والذي يكون عادة في ميل الإدارة إلى الإفصاح عن الأخبار السارة أو الأخبار غير السارة المرتبطة بتوقعات السوق في لحظة الإفصاح، والثاني هو التحيز اللاحق الذي يشير إلى مدى ميل الإدارة إلى تقدير الأرباح الفعلية بصورة مبالغ فيها أو باقل من الواقع، ويؤدي التحيز في تنبؤات الإدارة إلى اتخاذ قرارات غير سليمة من قبل مستخدمي المعلومات المستقبلية وسوف يعكس تكرار التحيز على دقة التنبؤات وعلى مصداقية الإدارة وكذلك على المعلومات المستقبلية (الناغي، ٢٠١١: ٢٧١).

٢. مشكلة أثر تغير الطرق المحاسبية على المعلومات المستقبلية:

تقوم إدارة بعض الشركات بتغيير الطرق المحاسبية المستخدمة وذلك بهدف تحقيق بعض الدوافع والأهداف التي ترغب بها، مثل إدارة الأرباح وذلك بهدف التأثير على تقييم السوق لأسهم الشركة، وتعد مشكلة تغيير الطرق المحاسبية من المشاكل التي تواجه عملية إعداد المعلومات المستقبلية والتاريخية، حيث غالبا ما تعتمد إدارة الشركات إلى تغيير الطرق المحاسبية التي تطبقها مما يؤدي إلى جعل قوائمها المالية تبدو بصورة لا تعكس حقيقة ما هي عليه، فمثلا قد تلجأ الإدارة إلى زيادة الأرباح عن حقيقتها بهدف التأثير على أسعار الأسهم أو بهدف اكتساب ثقة الجمهور والمساهمين، أو على العكس من ذلك فقد تلجأ إدارة بعض الشركات إلى تخفيض الأرباح لغرض التهرب من الضرائب، وعليه وفي ظل تغيير الطرق المحاسبية قد لا تظهر المعلومات المستقبلية حقيقة وضع الشركة مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (الفاقي، ٢٠١٤: ٢٠).

٣. صعوبة تطبيق بعض الإرشادات عن إعداد المعلومات المستقبلية:

نصت المعايير المتعلقة بالمعلومات المستقبلية على مجموعة من الإرشادات الخاصة بمراجعة تلك المعلومات، وقد تواجه عملية تطبيق تلك الإرشادات مجموعة من الصعوبات لأسباب منها: (طاحون، ٢٠١١: ٤٨)

أ. قد تميل إدارة الشركة إلى تفضيل مصالحها الخاصة على مصالح الشركات وذلك من خلال التأثير على نتيجة النشاط الأمر الذي قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك المعلومات.

ب. عدم بذل العناية المهنية عند إعداد التنبؤات المالية أو عدم توافر الإمكانيات المادية التي تساعد على دقة التنبؤ.

ج. عدم اتساق المعلومات الملائمة لبناء خطط الشركة مع معلومات التنبؤ.

٢-١١. الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي عن المعلومات المستقبلية

تتبع إدارة الشركات سياسات إفصاح غير ثابتة في الإعلان عن التوقعات المستقبلية الجيدة كما إنها قد تمتنع عن الإعلان عن التوقعات السيئة وبالتالي سوف تواجه إدارتها المسؤولية تجاه ذلك، وقد تنشأ نتيجة لذلك مشاكل تتعلق بفقدانها للمصداقية والشفافية أمام الجمهور وأصحاب المصالح وقد يكون رد مثل هؤلاء سلبياً خاصة عندما تصبح هذه التوقعات السيئة معروفة لدى الجميع، وبالنظر لأهمية التنبؤات والتوقعات المالية فهناك اتفاق بين التنظيمات العملية والعلمية في كثير من الدول على ضرورة القيام بتلك التنبؤات والتوقعات المالية، إلا أنه يوجد خلاف بينها حول الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، ويكمن هذا الاختلاف في أنه هل يتم الإفصاح عنها اختياريًا (Voluntary Disclosure) أو إلزامياً (Mandated Disclosure) ففي المملكة المتحدة (بريطانيا) يكون الإفصاح عن هذه المعلومات ضرورياً وإلزامياً، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيعد الإفصاح عنها اختياريًا (لطي، ٢٠٠٥: ٦٣٢).

ويرى (الوتار) أن إدارة الشركات لن تفصح بالكامل عن المعلومات التي لديها إذا تركت لها الحرية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وذلك تجنباً للمساءلة (الوتار، ٢٠٠٧: ١٤١). وأشارت دراسة (Wang&Hussainey, 2013) أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يعزز من قدرة المستثمرين على توقع الأرباح المستقبلية (Wang&Hussainey, 2013, 28). ويرى الباحث إن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ينبغي أن يكون إفصاحاً إلزامياً حيث يعمل ذلك على:

١. زيادة كفاءة الأسواق المالية.
 ٢. توفير اقتصاد كفء يعمل على إعطاء فرصة متساوية لجميع المستثمرين (الصغار والكبار)
 ٣. التخلص من ميزة احتكار المعلومات وعدم وجود أرباح مضاربة.
- ولكن يعاب على الإفصاح الإلزامي هو زيادة التكلفة ولا تستطيع جميع الشركات وخصوصاً الصغيرة منها تحمل تكاليفه.

٢-١٢. حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يهدف إلى إعادة ثقة المتعاملين بالأسواق المالية بعد أن تعرضت هذه الثقة إلى الزعزعة وذلك بسبب الانهيارات والأزمات المالية التي تعرضت لها الشركات العالمية، حيث أن تطبيق حوكمة الشركات له أثر كبير في أسواق المال وذلك من خلال عرض معلومات محاسبية تظهر الأحداث الاقتصادية بصدق وعدالة وفي الوقت المناسب لأن أحد مبادئ حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية حيث أكد هذا المبدأ على ضرورة إعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير عالية الجودة وبما يضمن دقة المعلومات وكفاءتها داخل التقارير المالية (العنزي، ٢٠١٤: ٢٣١). حيث تعمل حوكمة الشركات من خلال قواعدها وآلياتها على حماية رؤوس الأموال وتحقيق العدالة بين الأطراف المهنية التي لها علاقة بالشركة وذلك من خلال تفعيل الشفافية والمساءلة، كما تعمل الحوكمة على الحد من التأثير السلبي للإدارة على موثوقية القوائم المالية من خلال حل مشكلة هيمنة طرف أو أكثر داخل الشركة على القرارات

الإدارية والمالية وبالتالي سوف تلعب دورا كبيرا في تبديد قلق اصحاب المصالح تجاه مصداقية وموثوقية القوائم المالية ومن ضمن قواعد حوكمة الشركات التي تساهم في تحقيق هذا الهدف هو وجود عملية التدقيق الخارجي الذي يعد عملية تصديقية هدفها اضعاف الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية (البلداوي وعبدالرحمن، ٢٠١٥: ١٩٦).

واشارت دراسة (Athanasakou & Hussainey, 2014) إن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يرتبط بالأداء المستقبلي للشركة ومدى مساعدة المستثمرين على توقع الأرباح المستقبلية حيث ان تكرار الإفصاحات المستقبلية والتغيرات في التقارير المستقبلية تجعل التقارير السنوية للشركات أكثر إفادة عن الاداء المستقبلي للشركات، كما يعمل الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تحسين دقة التنبؤ وتقليل تشتت توقعات المحللين والمستثمرين وبالتالي تحسين العلاقة بين العائد والأرباح حيث ان ردة فعل المستثمرين هو دالة على المصداقية وتعد مصداقية الإدارة عامل اساسي يؤثر على مصداقية الإفصاحات المستقبلية حيث ان مصداقية الرسالة تعتمد على مصداقية الرسول، وأن اعتماد المستثمر على المعلومات غير القابلة للتحقق منها يعتمد على عوامل مرتبطة ببيئة المعلومات الخاصة بالشركة، ولكن قد يكون لدى المديرون حوافز للتضليل أو عدم الصدق في وقت الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، أو قد يستخدم المديرون الإفصاحات المستقبلية للإفصاح عن معلومات تفاؤلية، وعندما يكون الإفصاح متحيزا تفاؤليا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم، وبالتالي وفي ظل وجود الحوافز الإدارية يواجه المستثمرون حاجة اكبر للمعلومات الداخلية، فإذا كان المستثمرون يعتمدون على جودة الأرباح المعلنة سوف يزداد اعتمادهم على المعلومات المستقبلية كما ان الإفصاح عن المعلومات المستقبلية لا يمكن التحقق منها أو التدقيق فيها على الفور لأنها ذات طبيعة نوعية وعادة ما تهيمن عليها الاخبار السارة (Athanasakou & Hussainey, 2014: 230)

كما اشارت دراسة (Wang & Hussainey, 2013: 29-32) ان تحسين عملية حوكمة الشركات يؤدي إلى تحسين ممارسة إعداد التقارير المالية، حيث ان الحوكمة الجيدة للشركات تقلل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمالكين، كما ان الحوكمة الافضل ترتبط بإمكانية ان يصدر المديرين تنبؤات أكثر عن الارباح، وان الشركات ذات التركيز العالي من الملكية المؤسسية يكون لديها دافع اقوى للإفصاح عن المعلومات المستقبلية وذلك من اجل الحفاظ على ثقة المستثمرين، كما ان ملكية المدير (الملكية المركزة) يمكن ان تؤدي إلى نتائج عكسية لقيمة الشركة على المدى الطويل لان المديرين اكثر احتمالا لزيادة فوائدهم الخاصة من خلال الحد من مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، ان استقلالية مجلس الإدارة يقلل من عدم تماثل المعلومات ويؤدي إلى زيادة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بالإضافة إلى ان يكون لدى مجالس الإدارة ذات الحجم الكبير تنوع اكبر في الخبرات والتي تشمل الخبرة في اعداد التقارير المالية، كما اشارت الدراسة إلى ان تكون الإفصاحات عن المعلومات المستقبلية من قبل الشركات ذات الجودة الأفضل لحوكمة الشركات أكثر مصداقية، وذلك لاحتوائها على معلومات ذات قيمة للمستثمرين من أجل التنبؤ بشكل أفضل بالأرباح المستقبلية، اذ تعمل حوكمة الشركات من خلال آلياتها على زيادة دقة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، حيث ان الشركات ذات الحوكمة الجيدة تكون إفصاحها المستقبلية أكثر دقة، كما ان جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تعتمد على مدى تبني الشركات لآليات حوكمة الشركات فهي تشجع على الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية

والمخاطر التي تواجهها الشركة وسبل مواجهتها مما ينعكس على تعزيز ثقة اصحاب المصالح في التقارير المالية للشركة، وعليه فان جودة اليات الحوكمة تعد أمراً هاماً في تحسين جودة واستدامة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

المحور الثالث: الجانب العملي للبحث

٣-١. قياس متغيرات البحث

تضمن البحث نوعين من المتغيرات هي المتغيرات المستقلة والتي تمثلت بآليات حوكمة الشركات، والمتغير التابع والذي تمثل في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وقد تم قياسها بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية والجدول (٢) يوضح متغيرات البحث وكيفية قياسها.

الجدول (٢): قياس متغيرات البحث

المتغير	طريقة القياس	مصادر البيانات
أولاً. المستقل: آليات الحوكمة		
الأسهم المملوكة من قبل أكبر التنفيذيين	الأسهم المملوكة من قبل أكبر المديرين التنفيذيين في الشركة/إلى إجمالي الأسهم	القوائم المالية
نسبة الملكية الادارية	مجموع الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي/إجمالي عدد الأسهم التي تملكها الشركة	القوائم المالية
حجم مجلس الإدارة	عدد اعضاء مجلس الإدارة	القوائم المالية
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة	القوائم المالية
تعويضات المدير التنفيذي	بإعطاء رقم (١) إذا كانت هناك مكافآت أو تعويضات للمديرين التنفيذيين وإعطاء رقم (٠) إذا كان غير ذلك	القوائم المالية
نسبة المديرين غير التنفيذيين	عدد المديرين غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة	القوائم المالية
ثانياً. التابع: الإفصاح عن المعلومات المستقبلية	جمع درجات الإفصاح عن المعلومات المستقبلية لبنود مؤشر الإفصاح ومن ثم تقسيمه على الدرجة القصوى الممكنة	القوائم المالية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

٣-٢. اختبار الفروض

١. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: تضمنت هذه الفقرة تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، إذ يظهر الجدول (3) اختبار صحة الفرضية الأولى والتي تشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين اليات حوكمة الشركات بوصفها المتغير المستقل والإفصاح عن المعلومات المستقبلية بوصفها المتغير التابع، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (0.369) عند مستوى معنوية (0.035) وهي اقل من (5%) وتشير هذه القيمة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على المستوى الكلي في الشركات المبحوثة، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في الجانب النظري للبحث والذي أوضح دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية التي تصدرها الشركات، وبهذا تقبل الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية).

الجدول (٣): نتائج علاقات الارتباط بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح المستقبلي على المستوى الكلي

Sig.	آليات حوكمة الشركات	المتغير المستقل
		المتغير التابع
0.035	*0.369	الإفصاح عن المعلومات المستقبلية

(*) العلاقة معنوية عند مستوى (0.05)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد نتائج برنامج (SPSS).

٢. اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى: يوضح الجدول (٤) نتائج علاقات الارتباط بين مكونات البحث وهي آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية وفق الآتي:
الجدول (٤): نتائج علاقات الارتباط بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية

المؤشر الكلي	آليات حوكمة الشركات						المتغير المستقل
	نسبة الملكية الادارية	نسبة أسهم أكبر التنفيذيين	عدد اجتماعات مجلس الادارة	حجم مجلس الإدارة	تعويضات المدير التنفيذي	نسبة المديرين غير التنفيذيين	المتغير التابع
*0.369	0.069	0.045	0.099	*0.240	*0.197	*0.246	الإفصاح عن المعلومات المستقبلية
0.035 معنوية	0.250 غير معنوية	0.330 غير معنوية	0.166 غير معنوية	0.009 معنوية	0.026 معنوية	0.007 معنوية	Sig

(*) العلاقة معنوية عند مستوى (0.05)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

ويتضح من الجدول (٤) اعلاه ضعف علاقة الارتباط بين بعض آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية في حين ان هناك علاقة معنوية ايجابية بين كل من نسبة المديرين غير التنفيذيين، حجم مجلس الادارة والإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وتؤكد النتائج اعلاه قبول الفرضية الأولى نسبياً.

٣. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: تظهر نتائج التحليل في الجدول (5)، أن هناك أثراً معنوياً مباشراً لآليات حوكمة الشركات في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.387)، عند مستوى معنوية (0.035) وهو اقل من (5%) مما يعني صلاحية الانحدار المستخدم لاختبار تأثير آليات حوكمة الشركات في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، اما قيمة معامل (Beta) فبلغت (0.072) والتي تشير إلى ان تغيير وحدة واحدة في متغير آليات حوكمة الشركات يؤدي إلى تغيير في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بمقدار (0.072)، بينما بلغ ثابت معدل الانحدار β_0 قيمة موجبة قدرها (0.087) بمعدل Std. Error (0.436) وتشير النتائج اعلاه قبول الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المستقبلية).

الجدول (٥) تحليل تباين ANOVA ومعاملات نموذج الانحدار على المستوى الكلي

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	R ²	T	Sig.	F	Sig.
	B	Std. Error	Beta					
α_0 Constant	0.087	0.436	0.072	0.136	0.201	0.841	2.387	0.035

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

٤. اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية: يبين الجدول رقم (6) علاقة الأثر بين متغيرات آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية. الجدول (٦) علاقة الأثر بين متغيرات آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	R ²	T	Sig.	F	Sig.
	B	Std. Error	Beta					
نسبة المديرين غير التنفيذيين	0.621	0.281	0.246	0.061	2.212	0.029	6.188	0.015
تعويضات المدير التنفيذي	1.424	0.086	-197	0.039	16.579	0.000	3.887	0.052
حجم مجلس الإدارة	0.464	0.351	0.240	0.058	1.322	0.189	5.866	0.017
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	1.173	0.146	0.099	0.010	8.054	0.000	0.954	0.331
نسبة أسهم أكبر التنفيذيين	1.299	0.062	0.45	0.002	21.037	0.000	0.195	0.660
نسبة الملكية الإدارية	1.276	0.073	0.069	0.005	17.466	0.000	0.458	0.500

(*) العلاقة معنوية عند مستوى (0.05)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد نتائج برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول (٦) اعلاه ضعف تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية حيث بلغت القيمة لمعامل الانحدار $(\beta) = 0.246$ لنسبة المديرين غير التنفيذيين، في حين بلغت القيمة لمعامل الانحدار $(\beta) = 0.240$ لحجم مجلس الإدارة، مما يدل على وجود تأثير معنوي ايجابي لنسبة المديرين التنفيذيين وحجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وتؤكد النتائج اعلاه قبول الفرضية الثانية للبحث.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤-١. الاستنتاجات

١. يوجد ضعف في مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية خلال فترة البحث ما نسبته (١٣%).
٢. تعتمد دقة المعلومات المستقبلية على دقة التنبؤات والتقديرات التي تقوم الإدارة بإعدادها.
٣. عدم وجود اتفاق بين إدارة الشركات حول إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية، فبعض الإدارات لديها خوف من الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وذلك بسبب عدم دقتها أو عدم إمكانية تحقيقها.
٤. وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٤-٢. التوصيات

١. ضرورة حث الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية لما لها من أهمية كبيرة في ترشيد القرارات الاستثمارية.
٢. ضرورة إصدار تعليمات وقوانين تعمل على ضبط وتنظيم عملية الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وإصدار قانون يلزم الشركات بالإفصاح عنها في التقارير المالية.
٣. ضرورة أن يكون الإفصاح عن المعلومات المستقبلية إفصاحاً إلزامياً وليس اختيارياً، مع مراعاة التكلفة ويمكن أن تعفى الشركات الصغيرة الحجم من الإلزام.
٤. ضرورة الاهتمام بتطبيق آليات الحوكمة وحث إدارة الشركات على تطبيقها لما لها أهمية كبيرة في تحسين أداء الشركات وعدم تعرضها لازمات وخسائر كبيرة.

المصادر

أولاً. المصادر باللغة العربية

أ. الرسائل الجامعية

١. الوتار، صادق عبد الجبار كرم، (٢٠٠٧)، دور المدقق الخارجي في التحقق من موضوعية قياس التقديرات المحاسبية وكفاية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في ظل المعايير الدولية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
٢. حمودي، وفاء يونس، (٢٠١٠)، أثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح مدخل أخلاقي دراسة لعينة مختارة من الشركات المساهمة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
٣. خضير، بشرى فاضل، (٢٠٠٩)، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات والياتها الداخلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
٤. سبسي، مصطفى يوسف، (٢٠١١)، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية.
٥. عودة، ريم راسم، (٢٠١٧)، أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
٦. الفقي، مصطفى ابراهيم عبد الحليم احمد، (٢٠١٤)، إثر المحتوى الاعلامي للقوائم المالية المستقبلية على قيمة المنشأة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
٧. محمد، امال نوري (٢٠٠٧)، انعكاسات المعلومات المحاسبية بالتجارة الالكترونية وآفاق تطبيقها في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
٨. محمد، عمرو محمد خميس، (٢٠١٠)، أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

ب. الدوريات الجامعية

١. البلداوي، شاكر عبد الكريم؛ وعبد الرحمن، نوره منير، (٢٠١٥)، إثر قواعد حوكمة الشركات المتعلقة باختيار المدقق الخارجي في موثوقية القوائم المالية (دراسة تطبيقية)، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة ٣٨، العدد ١٠٤.
٢. الجزراوي، ابراهيم محمد علي؛ وخضير، بشرى فاضل، (٢٠١٤)، انموذج مقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات والياتها الداخلية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد ٣٩.
٣. السيد، ناظم حسن عبد، (٢٠١٢)، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية، **مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية**، المجلد ٢، العدد ٤.
٤. طاحون، محمد عبد الحميد، (٢٠١١)، التغيرات الاختيارية في الطرق المحاسبية دوافعها ومداخل معالجتها، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٢٢، عدد ٢.
٥. طلب، حسنين راغب، (٢٠١٥)، إثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، المجلد ١٢، العدد ٤٥.
٦. العزاوي، شفاء محمد علي، وجاسم، كاظم جواد، (٢٠١٧)، تأثير الحوكمة في جودة الأداء، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، المجلد ٩، العدد ٢.
٧. العنزي، احمد مهدي هادي، (٢٠١٤)، تحليل إثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد ١٦، العدد ٤.
٨. العيش، الصالحين محمد، (٢٠١٦)، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، **المجلة الدولية للقانون**، المجلد ٤٤، العدد ١٨.
٩. محمود، بكر ابراهيم؛ وداود، اخلاص عبد علي، (٢٠١٤)، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية، المعهد العالي للدراسات المالية والإدارية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد ٩، العدد ٢٨.
١٠. المليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٧)، تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية، **مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA**، المجلد ١٢، العدد ٤.

ج. الكتب

١. حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٤، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
٢. دونالد كيسو وجيري ويجانت، (٢٠٠٩)، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب احمد حجاج وسلطان محمد السلطان، الجزء الثاني، ط٢، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٣. لطفي، امين السيد احمد، (٢٠٠٥)، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
٤. الناعي، محمود السيد، (٢٠١١)، **دراسات في نظرية المحاسبة، مدخل معاصر**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Aljifri, Khaled & Hussainey, Khaled, (2007), "The determinants of forward-looking information in annual reports of UAE companies" **Managerial Auditing Journal**, Vol. 22 No. 9.

2. Patelli, L. and Prencipe, A., (2012), "The relationship between voluntary disclosure and independent directors in the presence of a dominant shareholder", **European Accounting Review**, Vol. 16 No. 1.
3. Athanasakou, Vasiliki E. and Hussainey, Khaled, (2014),” The perceived credibility of forward-looking performance disclosures. **Accounting and Business Research**, 44 (3). ISSN 2159-4260DOI: 10.1080 /00014788.2013. 867403.
4. Wang, Mingzhu & Hussainey, Khaled (2013), “Voluntary forward-looking statements driven by corporate governance and their value relevance”, **J.Account Public Policy**, 32.
5. AICPA, Prospective Financial Information, "**Auditing & Accounting Guide**", New York, 2008.

الملحق (١) مؤشرات الإفصاح عن المعلومات المستقبلية

ت	أولاً. المعلومات المالية
١	الأرباح المتوقعة
٢	الإيرادات المستقبلية
٣	المصروفات المستقبلية
٤	الموازنات التخطيطية
٥	مصروفات الدعاية والإعلان
٦	مصروفات البحث والتطوير المتوقعة
٧	التدفقات النقدية المتوقعة
٨	فتح مجالات جديدة للاستثمار في الأسواق الخارجية
٩	المكاسب والإيرادات العرضية
١٠	التغيير في رأس المال
١١	التغيير في أسعار الأسهم
١٢	النفقات الرأسمالية المستقبلية
ثانياً. معلومات غير مالية	
١٣	تطوير الرقابة الداخلية
١٤	تطوير الموارد البشرية
١٥	التحديات التي تواجه الشركة في المستقبل
١٦	العقود والاتفاقات المستقبلية
١٧	النظرة الاقتصادية المستقبلية للشركة
١٨	سياسة إدارة المخاطر
١٩	خطط الاستثمار
٢٠	تأثير استراتيجية الأعمال على الأداء المستقبلي
٢١	تطوير العمليات الداخلية
ثالثاً. معلومات استراتيجية	
٢٢	أهداف استراتيجية
٢٣	التوسع السوقي المستقبلي
٢٤	زيادة أو تخفيض المبيعات
٢٥	الخدمات الجديدة
٢٦	وصف النشاط أو الخدمات التي تقدمها الشركة
٢٧	الهيكل التنظيمي للشركة
٢٨	خلفية تاريخية عن الشركة وتطوراتها
٢٩	معلومات عن الحوكمة